



المؤشرات النقدية في المملكة لشهر يونيو 2013 نمو القروض المصرفية وتباطؤ الودائع

- زاد صافي القروض المصرفية المقدمة إلى القطاع الخاص بنحو 13,9 مليار ريال لتسجل نمواً سنوياً نسبته 15,9 بالمائة في يونيو.
- تراجع إجمالي الودائع بـ 3,6 مليار ريال في يونيو، ما أدى إلى خفض النمو السنوي إلى 14,4 بالمائة. وارتفع معدل القروض إلى الودائع إلى 81,5 بالمائة.
- تراجعت الاحتياطيات الأجنبية لدى "ساما" بنحو 2,4 مليار ريال في يونيو. تم تحويل الموجودات الأجنبية من ودائع في بنوك خارجية إلى استثمارات في سندات أجنبية وعمليات أجنبية.
- تراجع فائض ودائع البنوك التجارية إلى 56 مليار ريال في يونيو، ولكنه لا يزال أعلى من مستواه قبل عام، عاكساً المستوى القوي للسيولة في البنوك المحلية.

تباطؤ نمو الكتلة النقدية

واصلت الكتلة النقدية نموها الذي يعكس الأداء القوي للاقتصاد السعودي، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان في الشهور السابقة نتيجة لعوامل موسمية. تباطؤ نمو عرض النقود الشامل (ن3) إلى 14 بالمائة على أساس سنوي (-0,2 بالمائة على أساس شهري) في يونيو مقارنة بـ 16 بالمائة في مايو. كذلك تباطؤ عرض النقود الأضيق (ن2)، الذي يشمل الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والادخارية والنقد المتداول خارج النظام المصرفي، إلى 14,3 بالمائة على أساس سنوي (0,2 بالمائة على أساس شهري) في يونيو مقابل 15,6 بالمائة لشهر مايو. ويعود تباطؤ النمو في كلا المعيارين إلى تباطؤ الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والادخارية، التي انخفض نموها إلى 14,8 بالمائة على أساس سنوي

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

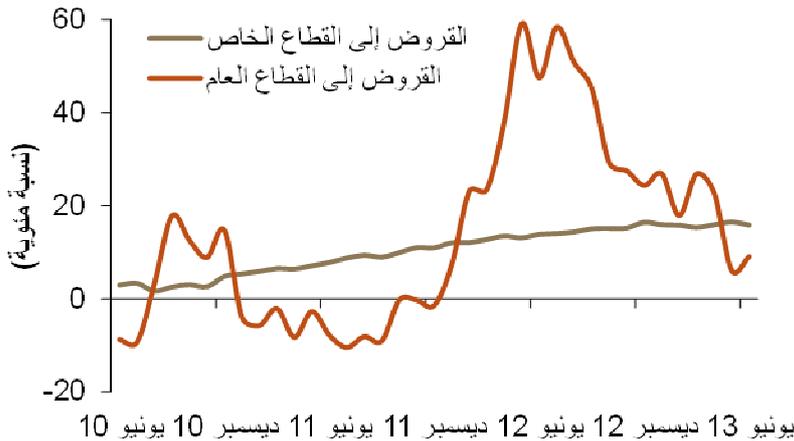
د. فهد التركي

رئيس الدراسات والأبحاث

falturki@jadwa.com

شكل 1: القروض المصرفية

(التغير السنوي)



الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com



(0,2 بالمائة على أساس شهري) في يونيو من 16,2 بالمائة في مايو. كذلك تراجع نمو القاعدة النقدية إلى 11,3 بالمائة على أساس المقارنة السنوية في يونيو، منكمشة بنسبة 6 بالمائة على أساس شهري. ورغم أن هذا الانكماش الشهري ربما يعود جزئياً إلى نمط موسمي معتاد، إلا أن حجم الانكماش يشير إلى احتمال تباطؤ القروض المصرفية خلال الشهور القادمة. ويعكس التراجع الشهري في القاعدة النقدية انخفاض ودائع البنوك لدى "ساما"، حيث خصصت البنوك المزيد من الأموال لاستثمارها في أدوات الخزنة وكقروض إلى القطاع الخاص. كذلك بقي نمو النقود خارج النظام المصرفي مستقرًا في يونيو مقارنة بالشهر الماضي، لكنها تفوق مستواها قبل عام بنسبة 10,5 بالمائة. وفي ظل هذا الزخم النقدي، حافظ مضاعف النقود على مساره الصاعد وسجل ارتفاعاً بنسبة 4,9 بالمائة في يونيو (الشكل 8).

انكماش صافي الموجودات الأجنبية

سجل صافي الموجودات الأجنبية للنظام المالي السعودي تراجعاً طفيفاً نسبتته 0,1 بالمائة على أساس المقارنة الشهرية، لكنه بقي أعلى من مستواه في يونيو 2012 بنسبة 12,8 بالمائة. وسجل كل من "ساما" والبنوك التجارية تراجعاً في صافي الموجودات الأجنبية في يونيو مقارنة بالشهر السابق.

انخفض صافي الموجودات الأجنبية لدى "ساما" بنحو 2,6 مليار ريال في يونيو، حيث تراجعت الموجودات الأجنبية بنسبة 0,1 بالمائة على أساس شهري لتصبح 2,5 تريليون ريال. وبالنظر إلى تفاصيل الموجودات الأجنبية، نجد أن "ساما" خفضت ودائعها لدى البنوك الخارجية بـ 24,5 مليار ريال في يونيو بينما زادت استثماراتها في السندات الأجنبية والعملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى ذهب بنحو 15,3 مليار ريال و 6,2 مليار ريال على التوالي في يونيو. في نفس الوقت، خفضت "ساما" مطلوباتها الأجنبية من 5,7 مليار ريال في نهاية مايو إلى 5,3 مليار ريال في يونيو. وبما أن الانخفاض في إجمالي الموجودات الأجنبية لا يتسق مع الاتجاه السائد مؤخراً والذي شهد زيادة الصادرات النفطية وارتفاع الأسعار، فإن ذلك ربما يعكس زيادة الإنفاق في الشهر الماضي حيث حافظت الحكومة على سياسة التوسع المالي. ساهم انخفاض الموجودات الأجنبية في تراجع إجمالي الموجودات في يونيو، الذي انكمش بنسبة 0,2 بالمائة على أساس شهري ليلبغ 2597 مليار ريال. وكما أشرنا في تقاريرنا السابقة عن المؤشرات النقدية، فإننا نبقى على تقديراتنا التي ترجح تباطؤ الزخم الإيجابي للموجودات الأجنبية لدى "ساما" خلال الشهور القليلة القادمة مقارنة بنموها القوي العام الماضي، وذلك نتيجة لتوقعاتنا بأن تبقى أسعار النفط دون الـ 105 دولار للبرميل وأن ينخفض إنتاج المملكة إلى 9,6 مليون برميل في اليوم كمتوسط للعام الجاري.

تراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية بدرجة طفيفة في يونيو ليلبغ 138,5 مليار ريال، أي دون مستواه في مايو بنسبة 0,5 بالمائة. ويعود هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى تراجع إجمالي الموجودات الأجنبية بنسبة 0,6 بالمائة على أساس شهري ليصل إلى 214 مليار ريال، مع تراجع المطلوبات الأجنبية بدرجة طفيفة

تباطأت جميع معايير عرض النقود في يونيو.

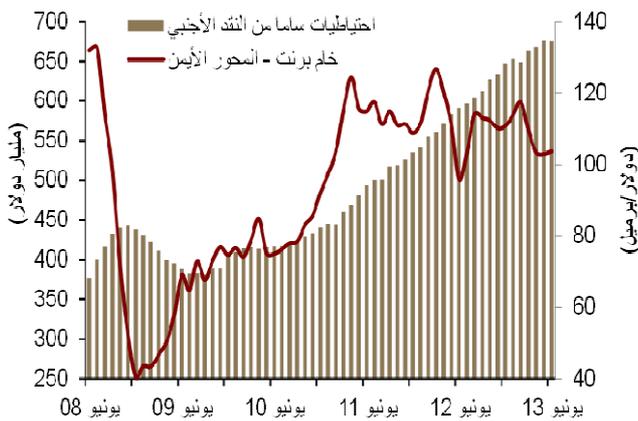
ربما يشير انكماش القاعدة النقدية إلى تباطؤ القروض المصرفية خلال الشهور القادمة.

انكشمت الموجودات الأجنبية لدى "ساما" في يونيو، رغم التحسن في صادرات النفط خلال الشهور القليلة الماضية...

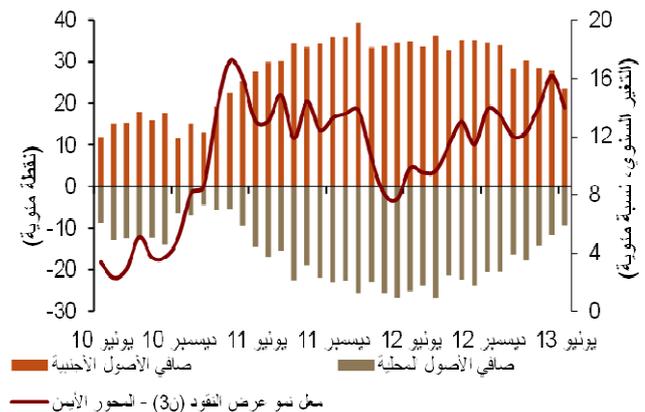
...ولكن نتوقع أن ينعكس هذا المسار خلال الشهور القليلة القادمة، وإن كان بوتيرة أبطأ من عام 2012.

أدى التراجع الطفيف في إجمالي الموجودات الأجنبية إلى خفض صافي الموجودات الأجنبية للبنوك...

شكل 3: الاحتياطيات الأجنبية وأسعار النفط



شكل 2: مساهمة صافي الموجودات الأجنبية والمحلية في نمو عرض النقود الشامل (ن3)





أيضاً نسبته 0,7 بالمائة. رغم تراجع الموجودات الأجنبية، نجد أن الموجودات الأجنبية للبنوك تعادل 2,8 مرة حجم المطلوبات الأجنبية، ما يدل على متانة الوضع الخارجي للبنوك المحلية. وفيما يتعلق بوضعها الداخلي، فقد حافظت البنوك السعودية على سيولة قوية مع ارتفاع ودائعها لدى البنك المركزي. وبلغت تلك الودائع، رغم انكماشها الشهري بنسبة 14,3 بالمائة، 135,2 مليار ريال في يونيو، أي بزيادة 12 بالمائة عن مستواها قبل عام. 41 بالمائة من تلك الودائع، أو 56 مليار ريال هي عبارة عن فائض احتياطي. وتنعكس هذه الودائع وفرة السيولة لدى النظام المصرفي، التي ربما تترجم إلى زيادة في نمو القروض خلال الشهور القادمة.

القروض المصرفية إلى القطاع الخاص حافظت على مسار إيجابي

نمت القروض المصرفية إلى القطاع الخاص (مع استبعاد قروض الأوراق المالية) بنسبة 15,9 بالمائة على أساس سنوي (1,4 بالمائة على أساس شهري) في يونيو مقارنة بـ 16,5 بالمائة على أساس سنوي (1,3 بالمائة على أساس شهري) في مايو. بالقيمة الإسمية، زادت البنوك محافظها الائتمانية بنحو 13,9 مليار ريال في يونيو مقارنة بـ 12,8 مليار ريال في الشهر الماضي. وشكلت القروض والسلف والسحب على المكشوف مجتمعة أكبر مساهمة (15,7 نقطة مئوية) في نمو القروض على أساس المقارنة السنوية في يونيو. إضافة إلى ذلك، زادت المطلوبات الإجمالية على القطاع الخاص، التي تشمل الاستثمار في سندات خاصة، بنسبة 1,4 بالمائة على أساس شهري في يونيو، ما أدى إلى رفع النمو السنوي إلى 16 بالمائة مقارنة بـ 16,5 بالمائة الشهر السابق.

ونتوقع أن يزداد نمو القروض المقدمة إلى القطاع الخاص هذا العام (بنسبة 16 بالمائة على أساس سنوي)، ولكن بمعدل أبطأ مما شهدناه العام الماضي (16,4 بالمائة على أساس سنوي). على هذا الأساس، نتوقع أن تصل القروض المصرفية المصدرة إلى القطاع الخاص خلال عام 2013 نحو 154 مليار ريال مقارنة بـ 135,7 مليار ريال العام الماضي، مقترية من أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو 155,3 مليار ريال سجلته عام 2008. ويتوقع أن تشكل سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي وزيادة الدخل المتاح لل مصرف عوامل الدفع الرئيسية لنمو الإقراض. بينما ينتظر أن تؤثر المخاطر الجيوسياسية في المنطقة وأوضاع الاقتصاد العالمي سلباً على مؤشرات الثقة في الأسواق، وبالتالي على ذلك النمو. وكما ذكرنا سابقاً، فإن فئة القروض طويلة الأجل ستحافظ على نمو قوي بسبب حجم الإنفاق الرأسمالي الحكومي، وقد نمت هذه القروض خلال الفترة من بداية العام وحتى يونيو بنسبة 17 بالمائة مقارنة بانكماش بنسبة 4 بالمائة خلال نفس الفترة من العام الماضي. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة القروض طويلة الأجل إلى إجمالي القروض إلى 28,5 بالمائة في يونيو مقارنة بـ 24 بالمائة قبل عام. كذلك يتعين أن ترتفع فئة القروض متوسطة الأجل في ظل التوسع الحكومي في الإنفاق الاستهلاكي وزيادة العمالة السعودية في القطاعين العام والخاص والتوقعات الإيجابية لتطور سوق المساكن. لذا، نمت القروض متوسطة الأجل بنسبة 21 بالمائة على أساس سنوي في يونيو، كما زادت نسبتها من إجمالي القروض من 17,8 بالمائة في يونيو 2012 إلى 18,6 في يونيو 2013.

...لكن الوضع الخارجي للبنوك ككل بقي قوياً في يونيو.

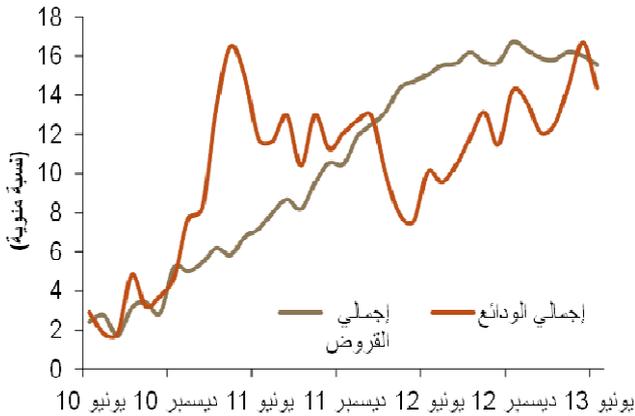
تراجع فائض ودائع البنوك لدى "ساما" في يونيو، لكنه بقي أعلى من مستواه قبل عام.

تباطأ نمو القروض المصرفية إلى القطاع الخاص إلى 15,9 بالمائة على أساس سنوي في يونيو.

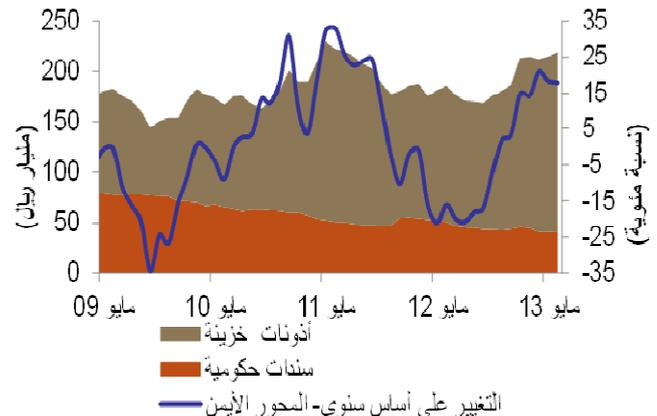
نتوقع بقاء زخم النمو في الائتمان في ظل الأوضاع الجيدة للاقتصاد الكلي...

...مع تصدر فئتي القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل قائمة القروض.

شكل 5: الودائع والقروض البنكية (التغير السنوي)



شكل 4: حيازة البنوك من الأوراق المالية الحكومية





بقي نمو مطلوبات البنوك على الحكومة إيجابياً في يونيو بسبب زيادة الاستثمار في أذونات الخزنة، وكذلك سجلت حيازة البنوك من سندات التنمية زيادة طفيفة. أضافت البنوك التجارية مبلغ 3,7 مليار ريال إلى حيازتها من أذونات الخزنة في يونيو، ما أدى إلى ارتفاع إجمالي هذه الحيازة إلى 178 مليار ريال أو زيادة نسبتها 31,6 بالمائة عن مستواها قبل عام. ونتوقع أن تعمل "ساما" تدريجياً على زيادة إصدارات أذونات الخزنة، وذلك لتناقص حجم السندات الحكومية في ظل وجود سيولة كبيرة في النظام المالي. في الحقيقة، تفضل البنوك حيازة أذونات الخزنة التي تحقق لها دخلاً أعلى من ودائعها الفائضة لدى "ساما". زادت حيازة البنوك من سندات التنمية بدرجة طفيفة نسبتها 1,8 بالمائة على أساس المقارنة الشهرية في يونيو، لكنها بقيت دون مستواها قبل عام بنسبة 18,6 بالمائة.

التمويل والسيولة سيدعمان تحقيق أرباح قياسية للبنوك

حافظت الودائع المصرفية كمصدر رئيسي للتمويل المصرفي في المملكة على نمو قوي، حيث سجل النمو السنوي رقم من خانتين خلال العامين السابقين وكذلك في العام الجاري. وفي يونيو تباطأ نمو الودائع إلى 14,4 بالمائة على أساس المقارنة السنوية (-0,3 بالمائة على أساس شهري) مقارنة بـ 16,7 بالمائة على أساس سنوي في مايو. بالقيمة الاسمية، تراجعت الودائع المصرفية بنحو 3,6 مليار ريال في يونيو، وشكلت الودائع بالعملة الأجنبية معظم ذلك التراجع، في حين حافظ نمو الودائع الزمنية والادخارية على مسار إيجابي. وحيث بقي النمو الشهري في القروض المصرفية إلى القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية غير المالية إيجابياً (1,3 بالمائة) في يونيو، مقابل انكماش الودائع (-0,3 بالمائة)، فقد ارتفع معدل القروض إلى الودائع في النظام المصرفي السعودي ككل من 80,3 بالمائة في مايو إلى 81,5 بالمائة في يونيو، وهو أعلى مستوى له منذ فبراير.

في نفس الوقت، واصل سعر الاقتراض بين البنوك (سايبور) لأجل 3 شهور مساره النازل، الذي بدأه منذ بلوغه الذروة في يناير عند 0,9975 بالمائة، لينخفض إلى 0,9613 بالمائة في 28 يوليو. وقد لعب حجم السيولة في البنوك دوراً في خفض سعر سايبور، ولكن ربما تعمل الأوضاع السياسية والاقتصادية الخارجية على زيادة تذبذبه في الفترة القادمة.

لا يزال نمو القروض وانخفاض تكاليف التمويل يسهمان في زيادة أرباح البنوك، حيث حققت البنوك في يونيو أرباحاً بلغت قيمتها 3,3 مليار ريال، وهي أعلى أرباح شهرية منذ يناير 2012. وأدت إلى بلوغ الأرباح خلال الفترة من بداية العام وحتى يونيو 17,7 مليار ريال. وبناءً على تقديراتنا بنمو قوي في القروض مقروناً مع انخفاض في تكاليف التمويل، فإننا نتوقع أن تتخطى أرباح البنوك هذا العام أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو 34,7 مليار وقد سجلته عام 2006.

واصلت مطلوبات البنوك على الحكومة نموها في يونيو...

...حيث استمرت حيازتها من أذونات الخزنة في الزيادة.

سجلت ودائع البنوك تراجعاً طفيفاً في يونيو، لكنها بقيت أعلى من مستواها قبل عام...

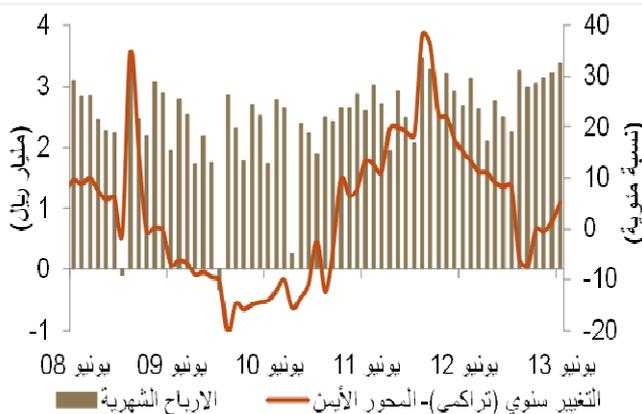
ارتفع معدل القروض إلى الودائع إلى 81,5 بالمائة.

حافظ سعر سايبور لأجل 3 شهور على مساره النازل منذ بلوغه الذروة في يناير...

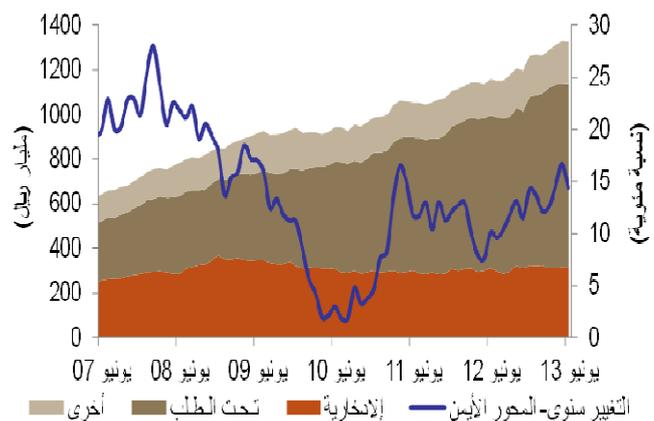
...لكن الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة ربما تزيد تذبذبه.

نبقى على توقعاتنا بأن تتخطى أرباح البنوك هذا العام أعلى مستوى لها على الإطلاق.

شكل 7: أرباح البنوك

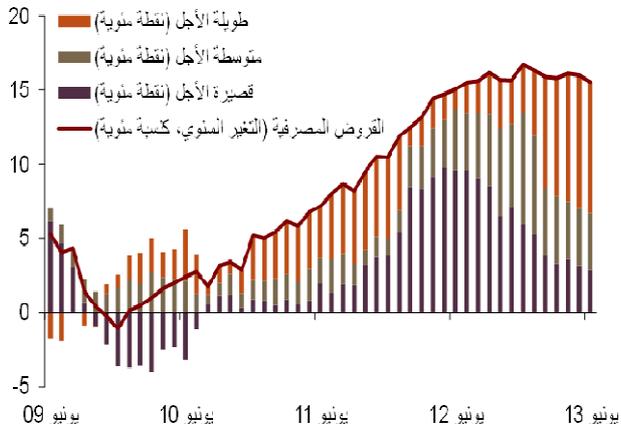


شكل 6: فئات الودائع البنكية

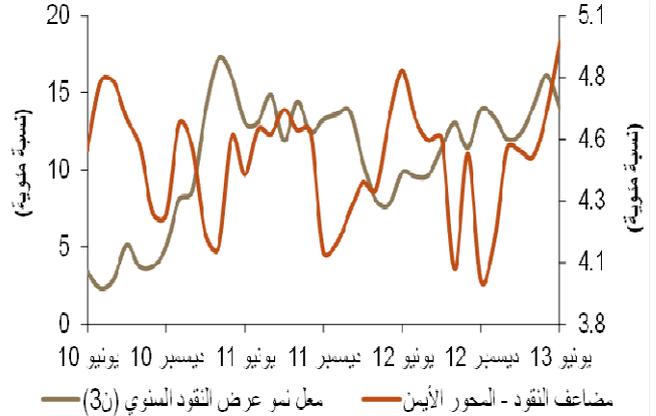




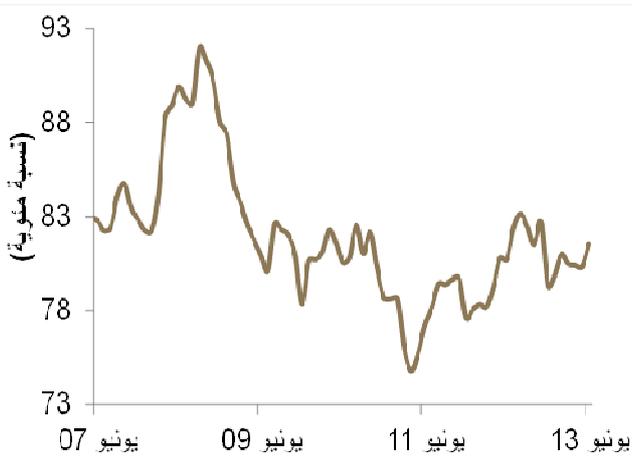
شكل 9: بقيت القروض طويلة الأجل أكبر مساهم في النمو السنوي للائتمان في يونيو



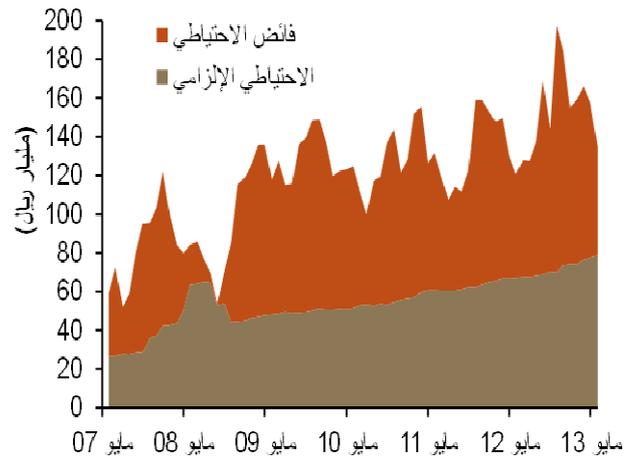
شكل 8: تباطأ النمو السنوي لعرض النقود الشامل لكن مضاعف النقود تسارع



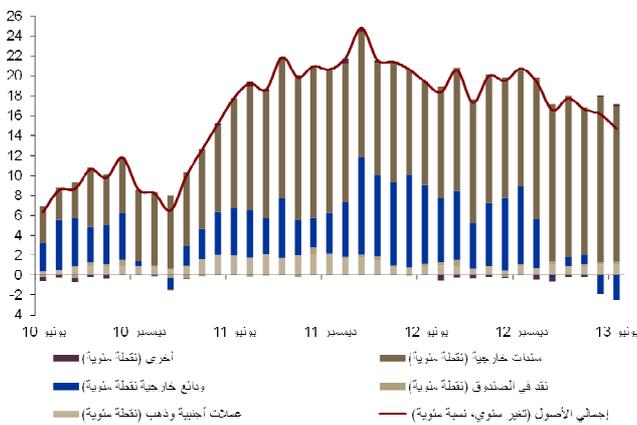
شكل 11: ارتفع معدل القروض إلى الودائع إلى 81,5 بالمائة بفضل نمو القروض



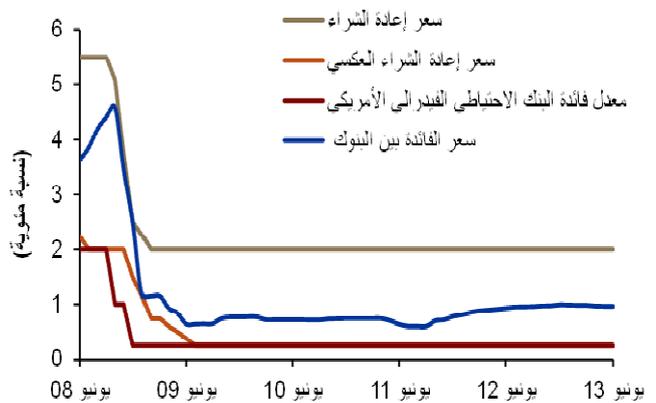
شكل 10: فائض احتياطي البنوك لدى "ساما" تباطأ في يونيو



شكل 13: تباطؤ الودائع لدى البنوك الخارجية أدى إلى خفض الموجودات الأجنبية لدى "ساما"



شكل 12: يتوقع أن تبقى سياسة أسعار الفائدة كما هي دون تغيير





إخلاء المسؤولية

ما لم يشير بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للإستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويتز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للإستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خياراً أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.